المصدر: صوت الجامعة
التاريخ : ١٩٩٣/٣/١

سبعة أيام فى الحكم

نعم .. عهد السادات كان عهد ترزية القوانين » !

اعداد :

محمود خليل

كانت مشاعر الوفود الدولية التى جاءت إلى مصر للمشاركة فى تشييع الرئيس السادات إلى مثواه الاخير متضاربة بين الخوف والاشفاق مما يمكن أن يترتب عليه اغتيال السادات من نتائج تتعلق بمصر ومستقبل مصر ، خصوصا فيما يتعلق بثلاثة مسائل ؟ !

ولكن بالمجيء الى القاهرة واستطلاع الأوضاع عن قرب تبدلت مشاعر الخوف والاشفاق ، وخيم على الجميع جو من الهدوء والسكينة الذى ظللته سحابات الحزن على الاغتيال الغادر للرئيس السادات .

■ مخاوف !

عبرت وفود التعزية عن خوفها من حدوث انتكاسة فى عملية السلام ، وان تقدم الحكومة الجديدة على عدم تنفيذ بنود اتفاقيات كامب ديفيد ، خصوصا

وانه كان هناك فريق من الراى العام المصرى ، بالاضافة الى الراى العام العربى يرفض قبول اتفاقيات كامب ديفيد ببنودها .. فكان هناك خوف من ان تهتز عملية السلام فى المنطقة وتعود الأمور إلى ماكانت عليه قبل اتفاقيات السلام

وكانت الوفود تخشى ايضا من حدوث انتكاسة فى العملية الديمقراطية الوليدة التى بداها الرئيس السادات بالاتجاه الى تعدد الاحزاب وإقامة نوع من الديمقراطية التدريجية التى تقوم على مشاركة الشعب فى عملية الحكم

.. كان هناك خوف من حدوث انتكاسة لهذه التجربة نتيجة إحتمال قيام الدولة باتخاذ إجراءات تعسفية للحفاظ على الأمن ظهرت مؤشراتها فى اتخاذ الحكومة قرارا باعلان حالة الطوارىء مما كان من المتوقع ان يؤثر على العملية الديمقراطية

وقد أخذت وفود التعزية تشعر بالاطمئنان بالتدريج حين أحست انه لايوجد إتجاه للانقضاض على التجربة الديمقراطية الوليدة فى مصر ، وان القيادة الجديدة ملتزمة ببنود كامب ديفيد ، بالاضافة إلى استتباب الأمن فى مصر تماما بعد أسبوعين من اغتيال الرئيس السادات . وتم

تقديم الجناة إلى المحاكم المدنية (للمتهمين المدنيين) والعسكرية (للمتهمين العسكريين)

■ زعيم عالمى

وقد كان حضور ثلاثة من الرؤساء الامريكيين السابقين للمشاركة فى جنازة السادات امر بالغ الدلالة على ماكانت تكنه الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية المختلفة من تقدير لشخص السادات حيث عبر هؤلاء الرؤساء الثلاث وخصوصا الرئيس كارتر الذى كانت تربطه بالسادات صداقة شخصية عن مبلغ الحزن على فقد هذا الرجل . الذى كان ينظر إليه على انه رجل

سلام وزعيم سياسى استطاع ان ينتزع من اسرائيل سلاما لصالح الشعبين المصرى والاسرائيلى دون ان تراق اى دماء جديدة بعد حرب اكتوبر ٧٣

لقد كان ينظر الى السادات على انه زعيم عالمى .. وقد سمعت هذا الوصف باذنى يتكرر على ألسنة الوفود التى جاءت لتشييع السادات وخصوصا الرئيس الامريكى جيمى كارتر .

■ المقارنة الظالمة !

وقد اجتمع المسئولون بالدولة وتشاورنا معا فى امر الجنازة .. وهل تكون رسمية ام شعبية ؟ وقد

خضنا مناقشة طويلة حول هذا الموضوع وكانت هناك اتجاهات ثلاثة فيما يتعلق بهذا الموضوع و كان اصحاب الاتجاه الاول يرون أن تكون الجنازة شعبية يشارك فيها المواطنون فى حين رأى أصحاب الاتجاه الثانى ان تكون الجنازة رسمية يشارك فيها فقط المسئولون بالدولة وحاول فريق ثالث الوقوف فى منتصف الطريق بأن تكون الجنازة رسمية ولكن ليس بالمعنى الضيق بحيث تضم بجانب المسئولين الرسميين فى الدولة من وزراء وغيرهم ممثلين لقطاعات مختلفة فى النقابات والجامعات على ان يتم ذلك فى نطاق ضيق !

وقد اتخذنا قرارا بان تكون الجنازة رسمية لان الظروف كانت تقتضى ذلك . فقد كنا نخشى على حياة المشيعين من احتمال تسرب بعض العناصر إلى الجنازة لتكرر مافعلته مع السادات مع القيادات الوطنية والشخصيات الدولية المشاركة فى الجنازة .

لذا فمن الخطا البين ان يقوم البعض بالمقارنة بين جنازة عبد الناصر وجنازة السادات ... فقد كانت جنازة عبد الناصر شعبية شاركت فيها

طوائف الشعب على اختلافها لانه توفى وفاة طبيعية فى اعقاب مرض عاصره الناس

اما جنازة السادات فقد كانت رسمية محدودة لانه توفى غدرا ومات اغتيالا وكانت كل الظروف التى تمر بها البلاد تقتضى ذلك تحسبا لاى احتمالات كان من الممكن توقعها فى ذلك الوقت

■ حزن شخصى !

اثناء سيرى فى الجنازة كان يسيطر على حزن شديدا على رحيل السادات بهذه الطريقة .. وكان مرجع حزنى الحقيقى هو ان الرئيس السادات بدأ طريقا معينا فى مجالات مختلفة . فقد بدا بالسير فى طريق الديمقراطية وتعدد الاحزاب . وطريق السلام . وطريق الانفتاح الاقتصادى بالخروج من مشاكل اشراف الدولة على النظام الاقتصاد وما ادى إليه من نتائج .

وقد كنت على المستوى الشخصى خائف تماما من ان تحدث انتكاسة لهذه الامور . لانه كان يوجد فريق فى الراى العام المصرى يقف ضد ذلك .. ولحسن الحظ كان الرئيس مبارك شريكا للسادات فى كل الطرق التى خاضها وكان تفكيره قريب جدا من تفكير السادات فى كل هذه الامور مما ساعد على تعميق المفهوم الديمقراطى بدلا من انتكاسة .. وتعميق مفهوم السلام بدلا من التراجع عنه

■ ترزية القوانين

لقد كان عهد السادات عهد احترام القضاء ، وهو الأمر الذى ظهر بصورة واضحة فى التحقيقات التى اجريت بعد الاغتيال مباشرة مع المتهمين فى الحادث حيث كان السادات قد ارسى دور القاضى الطبيعى متجاوزا بذلك تجاوزات العهد السابق فتم تحويل المتهمين المدنين الى القاضى المدنى . وتحويل المتهمين العسكريين إلى القاضى العسكرى .. ويتيح قانون الطوارىء فى الوقت الحاضر تحويل بعض القضايا المدنية المتعلقة بامن الدولة الى القضاء العسكرى ويتيح قانون الطوارىء فى الوقت الحاضر تحويل بعض القضايا المدنية المتعلقة بامن الدولة الى القضاء العسكرى وهى القضية المثارة فى الوقت الحاضر .

فنظام الطوارىء بطبيعته يمنح رئيس الجمهورية حق إحالة بعض القضايا الى القضاء

العسكرى .. فرئيس الجمهورية هو الذى يقدر ذلك ويقرره وقد حدثت تطبيقات لهذا النظام فى أوقات عديدة .

وقد كان عهد السادات يتهم بانه عهد القوانين سيئة السمعة ، وعهد ترزية القوانين .. وهذا الاتهام ينطوى فى رايى على قدر كبير من المبالغة فاى قانون يحتاج إلى ترزى يقوم بتفصيله . فالقانون مراة للمجتمع .. فالمشرع يواجه مشكلة معينة وعليه ان يقوم بتفصيل قانون يستطيع حل هذه المشكلة واذا لم يحدث ذلك ، فلن يكون للقانون اى معنى .. فاى قانون فى اى مكان وفى اى عهد وفى اى وقت يحتاج إلى ترزى .

أما مايسميه البعض بالقوانين سيئة السمعة فإننى استغرب من هذه التسمية .. فإذا كان صحيحا أن هناك قوانين سيئة السمعة قد صدرت فى عهد السادات فلماذا لم يتم إلغاءها الآن بعد إثنا عشر عاما من وفاته

إن الذين يتحدثون عن كعهد السادات تعهد القوانين سيئة السمعة ينسون العهود التى كان يغيب فيها القانون تماما حيث كان يعطى اجازة مفتوحة .. وليتذكر من يتهم عهد السادات بذلك المحاكمات التى تمت فى قضية كمشيش حيث لم تكن هناك اى ضمانات قانونية على عكس الواقع فى عصر السادات .. ويخطىء الذين يحكمون على عهد السادات من منظور اليوم خطا فادحا .. فكل عهد لابد وان يقيم فى إطار الظروف والملابسات التى سادت فيه وإلا ستصبح الاحكام طائشة والذين ينصبون المحاكمات لعهد السادات اليوم يحاكمون الامن من منطلقات اليوم وهو خطا فادح فى الحكم .

■ قرارات فوق المناقشة !

لقد كان السادات دائما مايفرق بين نوعين من الامور : الامور الجذرية التى سيكون لها تاثير على المدى البعيد .. وكان فى الاجتماعات التى تناقش فيها مثل هذه الامور وكان منها قانون المدعى الاشتراكى وقانون المحكمة الدستورية وقانون الصحافة ، كان لايبدى رايه فى هذه الامور فى

الاجتماعات ، وكان احد لايستطيع ان يستشف نواياه فيها .. فقد كان يترك المناقشة فى الامور تاخذ مداها وكان لايتدخل إلا لتصبح واقعة معينة او لاضافة نقطة قد نكون غافلين عنها .. وكانت بعض الموضوعات تاخذ شهورا حتى يتم البت فيها برأى معين

وفى امور اخرى كان السادات يصدر قرارا منفردا ثم يخبر نوابه كما حدث فى قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ فكنا لاننناقشه فى مثل هذه القرارات .

■ صحفى قديم وفاهم !

وعلى ذكر قانون الصحافة يصف البعض علاقة الصحافة بالسلطة فى عهد السادات بانها كانت شديدة التوتر .. والحقيقة فإن هذه العلاقة لم تكن متوترة فى بداية حكم السادات الذى كان على علاقة وطيدة بالعديد من الصحفيين حيث كان يعمل صحفيا خلال فترة طويلة من تاريخه ، وقد كان يعرف العديد من الصحفيين معرفة شخصية ويعلم حدود كل واحد فيهم وامكانياته وماضيه وتاريخه .

وظلت علاقة السادات بالصحافة متمتعة بقدر كبير من الهدوء حتى احداث يناير ٧٧ والتى اسماها السادات بانتفاضة الحرامية واطلق عليها بعض الصحفيين الشيوعيين واليساريين « الانتفاضة الشعبية » فكان رد فعل السادات بعد ذلك هو اصدار قراره الشهير باستبعاد مجموعة من الصحفيين الشيوعيين من مواقعهم الصحفية والاعلامية

ومنذ ذلك التاريخ ، بدات القطيعة بين السادات والصحفيين وخصوصا اليساريين الذين كانوا يسيطرون على وسائل الاعلام .

وقد وقع التوتر الثانى فى العلاقة بين السادات والصحافة بعد ان تم حل الاتحاد الاشتراكى واحترنا فى امر ملكية الصحف التى كانت مملوكه له .. وقد اجتمعت مع الصحفيين فى ذلك الوقت واقترحت عليهم ان ناخذ بالنظام الموجود فى جريدة الموند الفرنسية ، بحيث تكون الصحف

مملوكة ملكية تعاونية للعاملين بها .. وقد رفض الصحفيون وعلى راسهم موسى صبرى هذا الاقتراح وقالوا انه غير عملى .. وانتهينا فى ذلك الوقت إلى اعتبار الصحافة سلطة رابعة ونظر إليها على انها سلطة شعبية مستقلة عن السلطات الثلاث الاخرى فى اطار هيئة محددة هى مجلس الشورى والمجلس الاعلى للصحافة الذى انبثق عن الاول .

وقد ثار فى هذا الوقت ايضا سؤال عن مدى وجود تناقض بين وجود نقابة للصحفيين ووجود الصحافة كسلطة رابعة ، وبالتالى لم يكن هناك محل لان تكون هناك نقابة للصحفيين واقترحنا تحويلها إلى نادى

.. وقد رفض هذا الاقتراح من منطلق انه بالرغم من ان الصحافة سلطة إلا انها سلطة ذات طابع مستقل

.. وانتصر الراى الذى قال بان تبقى للصحفيين نقابة ولاتتحول إلى نادى .